الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

24–28 آذار / مارس 2018

المجلس الحاكم
البند 4

CL/202/4a)-R.1
9 آذار/ مارس 2018

تقرير حول أنشطة الرئيس

(أ) حول أنشطَتها منذ الدورة 201 للمجلس الحاكم

زرت مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف ثلاث مرات منذ انتخابي، والتقيت بالأمين العام وموظفي الأمانة العامة للتعرف بشكل أفضل على عمل فريقنا، بدأتُ بتنسيق الجهود والتخطيط للأشهر القادمة. ومنذ أن أُنتخبتُ رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي في أكتوبر 2017، وأنا أعملُ بنشاط من أجل المضي قدماً برؤية هذه الرئاسة الجديدة. والهدف الرئيس هو الوفاء بالتزاماتنا بشأن: تغير المناخ، تمكين النساء والشباب؛ اللاجئين والهجرة، فضلاً عن تعزيز تعددية الأطراف والدبلوماسية البرلمانية، كوسيلة لتحسين السياق الدولي لعصرنا. وقد ظهر ذلك من خلال مشاركتي في المؤتمرات العالمية والإقليمية، والتي من بينها: الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف COP23 في بون، المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب في أوتاوا، الاجتماع التحضيري التقييمي للميثاق العالمي بشأن الهجرة في بويرتو فالارتا، المؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية، في بوينس آيرس، المنتدى البرلماني السادس والعشرين لآسيا والمحيط الهادئ في فيتنام، والمؤتمر السنوي الثالث لرؤساء البرلمانات العربية في القاهرة.

أيضاً بصفتي رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي، سافرت إلى جنيف ثلاث مرات لحضور الاجتماعات الهامة للغاية وترأسها. وذهبت إلى نيويورك ثلاث مرات، وحاولت شخصياً مقابلة أكبر عدد من زملائي البرلمانيين والهيئات المنتسبة إلى الاتحاد البرلماني الدولي كلما سمح الوقت بذلك، من أجل إقامة علاقة عمل أقرب وأكثر كفاءة.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

كانت مهمتي الرسمية الأولى بصفتي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي هي حضور الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP23) في بون، ألمانيا، في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. لقد شدّدتُ على أن تغيّر المناخ هو مصدر قلق مشترك لجميع البشرية، ونتيجة مباشرة للنشاط البشري الذي لم يؤثر فقط على النظم البيئية وإنما على حقوق الإنسان أيضاً.

ناشدتُ البرلمانات أن تتخذ إجراءات أقوى وأكثر تضافراً للرد على تغير المناخ من خلال التنفيذ الفعال لاتفاق باريس. كما شَجعتُهم على تعزيز التعاون والشراكات الدولية لتبادل المعلومات والخبرات على المستوى الإقليمي والعالمي، بهدف ضمان التصديق على اتفاقية باريس. وأكدّتُ أنه كمشرعين ومشرفين على الإجراءات الحكومية لدينا مهمة كبيرة لتحقيقها. وفي هذا الصدد، أشرتُ إلى خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ، التي اعتمدها أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، والتي تسعى إلى ضمان أن تكون الاستجابة التشريعية مناسبة ومتسقة مع الأهداف، التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). حيث تُكّمل خطة العمل المذكورة آنفاً الوثيقة الختامية للاجتماع، وهي دعوة للعمل بالنسبة للمجتمع البرلماني العالمي.

كما هنّأتهم بالإجراءات التي بدأت فعلياً، كما يظهر من دراسة عن الاتجاهات العالمية في تشريعات تغير المناخ والتقاضي التي نشرها الاتحاد البرلماني الدولي، والتي تنصُّ على أنه تم تطوير أكثر من 1200 قانون متعلق بتغير المناخ في جميع أنحاء العالم. وأخيراً ، طلَبتُ من زملائي البرلمانيين إيجاد طرق لتعزيز الرقابة على تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية لتعزيز الشفافية والمساءلة، وكذلك لضمان الاتساق بين تشريعات المناخ والأهداف المجتمعية الأخرى مثل تخفيض وطأة الفقر، الحد من مخاطر الكوارث والمساواة بين الجنسين.

خلال المؤتمر، كان البرلمانيون المشاركون واضحين من حيث الحاجة الملحة لتعديل شكل هذه المؤتمرات إلى فضاءات أكثر فائدة وعملية، من أجل وضع مقترحات لتنفيذ اتفاقية باريس في بلدانهم. وكان الاقتراح الذي تم تلقيه بشكل جيد في ضوء هذا الطلب المتكرر، هو عقد ورشات عمل تفاعلية منسقة مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). إن إضافة عنصر عملي إلى جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي والأنشطة البرلمانية المشتركة من شأنه، بلا شك، أن يُفيد عملنا في بداننا حيث يمكننا القيام بأعمال واضحة وملموسة. من الضروري أن نتخذ القرارات وننفذ صيغة جديدة للدورة الرابعة والعشرين لاجتماع الأطراف COP 24 الذي سيعقد في كانون الأول/ ديسمبر القادم في بولندا.

وفي أعقاب ذلك الاجتماع، سافرت إلى مقر الاتحاد في جنيف في 13 تشرين الثاني / نوفمبر مع السيد دوارتي باتشيكو، رئيس مجموعة الاثني عشر زائداً، لعقد أول اجتماع رسمي مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، وفريق الإدارة العليا لديه، ومديري البرامج. وخلال يومين أمضيتهما هناك، أطلعت بنفسي على هيكل ومجالات عمل الاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك على الأشخاص الذين يعملون في واجهة الملفات المختلفة وخلف الكواليس. وقد أظهرت الاجتماعات المختلفة مع الأمانة التزامها نحو الابتكار والعمل لمنظمتنا، مما أوضح لي الإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها الاتحاد البرلماني الدولي في أمانته وجميع الأهداف التي يمكن أن نحققها معاً.

علاوة على ذلك، خلال إقامتي في جنيف، التقيت أنا وباشيكو مع السيدة بياتريس فيان، المديرة التنفيذية للحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية (ICAN)، التي مُنحت جائزة نوبل للسلام لعام 2017. في مناقشاتنا مع السيدة فين، درسنا الطرق الممكنة لتعبئة البرلمانات لتعزيز التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها. واتفقنا على إجراء عرض تقديمي في الجمعية العامة 138 وورشة عمل للمضي قدماً في التصديق على الاتفاقية وتنفيذها، والتي ستجري في 24 آذار/ مارس.

كما التقينا بمساعد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيد فولكر تورك، حيث قُمنا بتحليل الحاجة إلى قيام الاتحاد البرلماني الدولي بتطوير عمل ميداني أكثر نشاطاً من أجل التصدي للتحديات التشريعية المتعلقة بقوانين الجنسية. في الاجتماع، طلبتُ من السيد تورك دعمه في تأمين حضور المفوض السامي للجمعية العامة 138 للاتحاد البرلماني الدولي، واتفقنا على إجراء ورشة عمل خلال الجمعية لتحليل المسودة الأولى للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وقد تم تأكيد كلاهما بالفعل لافتتاح الجمعية في 25 آذار/ مارس. كما تحدثنا عن الحاجة إلى إجراء المزيد من البعثات الميدانية، واقترحت المفوضية أماكن مختلفة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان وزامبيا. وهذا الموضوع يحتاج إلى متابعة وثيقة للغاية مع لجنة القانون الدولي الإنساني، ونحن بحاجة إلى التأكد مما إذا كانت هناك لجان أخرى مشتركة بالأمر.

وفي 17 تشرين الثاني / نوفمبر، سافرت إلى أوتاوا للتحدث أمام المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب. وكان الهدف من هذا المؤتمر، الذي عُقد تحت عنوان "*مكاناً للجميع: البرلمانيين الشباب كقوى دافعة للإدماج*"، تصميم استراتيجيات لتشجيع إدماج الشباب، وتقليص الفجوة بين الأجيال اجتماعياً، اقتصادياً وسياسياً. وتركزت المناقشات على ثلاثة مواضيع رئيسية: المشاركة السياسية للشباب؛ الهجرة والاندماج الاجتماعي؛ والنمو الشامل. وكان المؤتمر أكبر حدث حاشد للبرلمانيين الشباب والشابات من جميع أنحاء العالم. ومن خلال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة للبرلمانات المختلفة، كان الهدف هو توحيد السياسيين الشباب حول رؤية لمن أجل مستقبل يشمل الجميع. والمضيف

– كندا – تمثل أملاً لكثير من الناس – صغاراً وكباراً – من أصول وخلفيات مختلفة، ولا يمكن أن هناك أكثر ملائمة منها.

وقد أتيحت لي فرصة مخاطبة زملائي البرلمانيين الشباب. وتبادلت معارفي كسياسية شابة بدأت حياتها المهنية في سن الخامسة عشرة، ليس فقط من خلال تفهمي للظروف الصعبة التي يواجهها الشباب في الوقت الحاضر، ولكن أيضاً لتسليط الضوء على الأهمية والمسؤولية الكبيرة التي نمتلكها، بصفتنا برلمانيين، نمثل الشباب من مواطنينا. يعمل الاتحاد البرلماني الدولي باستمرار على رفع صوت الشباب والتأكد من سماع اهتماماتهم ومخاوفهم وتوضيحها. وبوجود إحصائيات تشير إلى أن نصف سكان العالم يبلغون من العمر 30 سنة أو أقل، في حين أن 1.9 بالمائة فقط من البرلمانيين هم في هذا العمر، على الصعيد العالمي، يصبح من الواضح أنه من أجل تجنب هذا العجز الديمقراطي، نحتاج إلى تغيير طريقة ممارسة السياسة، من أجل تمثيل المواطنين وخلق سياسات مفتوحة وشاملة.

من أجل تشجيع الشباب على الساحة السياسية، يجب أن تخضع السياسة نفسها لعملية تحول عميقة، إذ تحتاج السياسة إلى الابتكار، الشفافية، واتصالات أفضل. والحقيقة هي أن العالم يتغير بسرعة، ونحن بحاجة إلى التغيير معه. لقد ناشدت البرلمانيين أن يفكروا في مسؤوليتنا لتهيئة الفرص للشباب من أجل تحقيق إمكاناتهم، لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن أجل القيام بذلك، أكدّتُ أننا يجب أن نضمن وصولهم إلى عمليات صنع القرار بالتوازي مع تعديل سياساتنا الوطنية وفقاً للتغيرات السريعة في القرن الحادي والعشرين.

وأخيراً، خلال المؤتمر، التقيتُ بأمين عام الاتحاد البرلماني الدولي، الذي أبلغته أنني سأكون في نيويورك في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني / نوفمبر. وطلبت عقد اجتماع مع موظفي الأمانة العاملين في مكتب نيويورك للاتحاد البرلماني الدولي. وخلال ذلك الوقت، اقترح النائب الكندي ديفيد ماكغينتي أن تعقد اللجنة التنفيذية اجتماعاً استثنائياً للعمل على ممارسات تخطيط واستراتيجيات أفضل لتحقيق أهدافنا من حيث وجود منظمة أكثر عصريةً ونشاطاً.

أولوية أخرى في جدول أعمالنا البرلماني وهي الهجرة. التي تشكل مصدر قلق شديد إلى قلبي، ولهذا السبب أسعدني بشكل خاص أن أتطرق في 4 كانون الأول / ديسمبر إلى الاجتماع التحضيري التقييمي حول الاتفاق العالمي بشأن الهجرة في بويرتو فالارتا في بلدي الأم المكسيك. وأن يضم وفد البرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي ممثلين من إفريقيا، وأوروبا وأمريكا اللاتينية. وقد ساهم كل من: سعادة مارغريت منساه وليامز، رئيسة المجلس الوطني لناميبيا ورئيسة مكتب النساء البرلمانيات، وخوسيه إغناسيو إيتشانيز، عضو مجلس النواب في إسبانيا، من خلال تسليط الضوء على الدور الذي يجب أن يضطلع به البرلمانيون لتحقيق هجرة آمنة، منظمة ونظامية، على المستويات الوطنية، الإقليمية والعالمية.

كما انتهزتُ الفرصة لعقد اجتماع مع المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، السفير وليام لاسي سوينغ، وقد وَجهتُ إليه دعوة لمخاطبة جمعيتنا في شهر آذار/ مارس. وقد قَبِل في نفس اللحظة، وأعرب عن ارتياحه للتعاون المستقبلي بين الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للهجرة، فيما يتعلق بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة.

وخلال مشاركتي في جلسة إعادة النظر خلال اجتماع التقييمي، أقرّيتُ بالحقائق والخبرات المختلفة في جميع أنحاء العالم، ولهذا السبب غالباً ما نواجه صعوبات لتحقيق توافق في الآراء حول جدول أعمال فيما يتعلق بسياسات الهجرة. ومع ذلك، شَجّعتُ المشاركين على النظر بعيداً عن اختلافاتنا وإيجاد القواسم المشتركة التي يمكن من خلالها بناء قرارات متنوعة ومجدية، يمكن أن تؤدي في النهاية إلى سياسات وطنية تتماشى مع الأهداف الدولية. وبشكل خاص، بوصفنا برلمانيين والممثلين الأقرب لشعوبنا، فإننا نعرف مباشرة كيف تتطور المجتمعات نتيجة لتدفقات الهجرة. لذلك، نحن نتحمل المسؤولية عن مهمة ضمان احترام المعايير الدولية في بلداننا لما فيه مصلحة الناس. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الأطفال المهاجرون، وهو موضوع كنا نعمل عليه لوضع مخططات الحماية للأطفال والمراهقين الذين يهاجرون بمفردهم.

وكملاحظة جانبية، كان الاتحاد البرلماني الدولي يتناول الهجرة في السنوات الأخيرة بعدد من الطرق. ومن الأمثلة الناجحة للغاية القرار الذي أُعتمد بشأن "*دور البرلمانيين في حماية حقوق الأطفال، الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، ومنع استغلالهم في حالات الحرب والنزاع*". وقد خصصت المناقشة العامة خلال الجمعية العامة 133 التي عُقدت في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 *لضرورة هجرة أكثر عدالةً وذكاءً وأكثر إنسانيةً*. وفي منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، اشترك الاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم اجتماع مع الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط في فاليتا، مالطا، حول تعزيز التعاون الإقليمي الأفضل بشأن الهجرة في البحر المتوسط. ومثّل الاتحاد البرلماني الدولي في ذلك الحدث السيد خورخي لاساو، نائب رئيس البرلمان البرتغالي ونائب رئيس الوفد البرتغالي لدى الاتحاد البرلماني الدول. حيث يَعرف السيد لاساو عن كثب مخاطر عبور البحر بحثاً عن حياة أفضل، والتضحيات التي يُجبَر ملايين من الرجال والنساء والأطفال على تقديمها.

وخلف تلك الحقائق والإحصاءات الواضحة تكمن قصص إنسانية حقيقية عن الفقر، التهميش، العنف والاضطهاد. وحثَّ السيد ماكاو، الذي يمثل الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمانيين على تغيير خطابهم من البراغماتية إلى الواقعية الاقتصادية، وتشكيل الرأي العام بعيداً عن منظور التهديد الوطني تجاه أي من الآثار الإنسانية. في شباط/ فبراير 2018، تم مناقشة الموضوع مرة أخرى في جلسة الاستماع البرلمانية في الأمم المتحدة، وسيتم تناوله مرة أخرى في الدورة 138 للجمعية العامة.

كما سبق وأن أبلغتُ الأمين العام، سافرت إلى نيويورك في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي بسبب جدول أعمال شخصي. لقد التقيت بالسيد يان إلياسون، نائب الأمين العام السابق للأمم المتحدة، والسيد آلان ستوغا، مؤسس مؤسسة تالبرغ (Tällberg)، لمناقشة كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يكون له نهج يحابي ملائماً للبرامج القيادية للبرلمانيين الشباب.

وارتأيتُ أنه من المهم أن ألتقي مع فريق الاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك. خلال ذلك الأسبوع، دُعيت فقط إلى مأدبة غداء مع السفراء المقربين بشكل خاص من عمل الاتحاد البرلماني الدولي وأهدافه ("أصدقاء الاتحاد البرلماني الدولي"). وكنتُ قد لفت انتباه الأمين العام سلفاً إلى حقيقة أنه كان من المستحيل بالنسبة لي المشاركة في هذا التجمع، بسبب الالتزامات الأخرى التي سبق أن رتبتها.

وما فاجأني، أنه لم تتم دعوتي إلى توقيع مذكرة التفاهم بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ذلك الأسبوع في نيويورك، حيث شارك الأمين العام في تمثيل الاتحاد البرلماني الدولي دون أن يتم إعلامي بذلك. ولم أكن مدعوة أيضاً لحضور اجتماع عمل كان مقرراً مع نائب الأمين العام للأمم المتحدة السيدة أمينة محمد، على الرغم من أن قرار الجمعية العامة لعام 2016 يدعو إلى إجراء تبادل بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي "على مستوى القيادة العليا". في ضوء هذه الأحداث، طلبتُ عقد اجتماع شخصي مع السيدة محمد كطريقة لتقديم نفسي. وقد تناولت مناقشاتنا استعداد الاتحاد البرلماني الدولي للعمل بطريقة منسقة مع الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وجدول أعمال تمكين النساء والشباب، وهو أمر ذو أهمية بالغة لبرلماناتنا، وكذلك لبلداننا.

وشاركتُ في المؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية، الذي انعقد بمناسبة المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس، الأرجنتين في 9-10 كانون الأول / ديسمبر 2018. وقد تم تنظيم هذا الحدث مع الكونغرس الوطني للأرجنتين. وقد وفر المؤتمر البرلماني المنبر المثالي للبرلمانيين لإجراء تبادلات ذات مغزى مع المفاوضين الحكوميين لتعزيز السياسات التجارية لمصلحة الشعب.

وقد أَشرتُ إلى المفارقة بين التدفقات الدولية الهائلة للسلع والخدمات القابلة للتداول وبين الحواجز والتدابير الحمائية التي يجري وضعها للحد من هذه التدفقات. فهذه الاتجاهات تتعارض مع روح العولمة، وتقوّض الرخاء والتطورات في بعض البلدان. ولذلك شدّدتُ على أن البرلمانيين يتحملون مسؤولية الاستجابة لاحتياجات شعوبهم، بدءاً من تعزيز

فهم واضح لمزايا التجارة الحرة، وتبديد الأسطورة القائلة بأن التجارة الحرة بأي شكل ترتبط بالبطالة على مستوى العالم.

لقد حثثتُ البرلمانيين للبحث عن طرق لتحقيق فعالية أكبر في المناقشات والإجراءات التي تتم في منظمة التجارة العالمية، ولإثارة مناقشات تقودنا إلى تجارة عالمية أكثر عدلاً وإنصافاً. كما شجعت البرلمانيين على إعطاء المزيد من الشفافية والقرب من جميع الإجراءات والحوارات التي تجري بين الحكومات، البرلمانات والمجتمع المدني في المسائل التجارية. فيجب أن نفكر في كيفية بناء قدرات أكبر بين البرلمانيين، لا سيما في المسائل الفنية، فيما يتعلق بالأجندة التجارية والمالية، بحيث يكونوا قادرين على إجراء مناقشات واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن منظمة التجارة العالمية، من منظور برلماني.

وعلاوة على ذلك، وفي هذه المناسبة، التقيتُ وزير العلاقات الخارجية في الأرجنتين، السيد جورج فوري، لإضفاء الطابع الرسمي على التزام بلده باستضافة الجمعية الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي في مدينة بوينس آيرس. كما أوصل خطاب التزام ينص على أنه يمكن لجميع البلدان الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي المشاركة في هذه الجمعية، بما يتفق مع القيم الأساسية لوحدة منظمتنا وشموليتها.

وبصفتي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، دُعيتُ من قبل المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمشاركة في حوار المفوض السامي حول تحديات الحماية: نحو ميثاق عالمي حول اللاجئين، والذي رافقني إلى جنيف في 12-13 كانون الأول/ ديسمبر. شاركتُ في رئاسة جلسة مواضيعية حول قبول اللاجئين واستقبالهم مع السيد فولكر تورك، مساعد المفوض السامي، من ثم في وقت لاحق، ألقى السيد فيليبو غراندي استنتاجات الاجتماع مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وشددّتُ خلال هذه المناسبة، على أن الناس، حقوقهم الإنسانية وكرامتهم يجب أن تكون دائماً في صلب مناقشاتنا، أعمالنا وقراراتنا كمشرعين. وبشكل خاص، عندما يتعلق الأمر بالمهاجرين، أو اللاجئين، أو طالبي اللجوء، أو النازحين، فإنهم غالباً ما يصبحون منسيين وتكون حقوقهم عرضة للخطر. لذلك، باعتبارنا صانعي القوانين وواضعي السياسات وممثلي الشعب في بلداننا، لدينا دور أساس في صياغة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية، ولا سيما الميثاق العالمي حول اللاجئين والمهاجرين. وكما أكدّتُ من قبل، يجب أن ننخرط بواجبنا في ترجمة هذه الالتزامات الدولية إلى جداول أعمال وسياسات وطنية. ويجب أن يتم شمول الجميع.

خلال رحلتي إلى جنيف، التقيتُ أيضاً بالمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين، والذي أكّدتُ له من جديد التزامنا بحماية حقوق الإنسان للبرلمانيين والدفاع عنها، وهي مسؤولية نعتز بها في الاتحاد البرلماني الدولي. كما وجهتُ إليه دعوة للمشاركة في الجمعية القادمة في مارس/ آذار، وطلبتُ دعمه لتنفيذ ورش عمل يمكن أن توفر معلومات وأدوات متعمقة، للسماح للبرلمانيين بتحسين أطر السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان في كل بلد.

علاوة على ذلك، عَقدتُ أنا والسيد كونستانتين كوساشيف، نائب رئيس اللجنة التنفيذية، اجتماعاً مع المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، السيد مايكل مولر. وناقشنا خلاله التعاون القائم وبحثنا سبلاً أخرى للمستقبل، خاصةً فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. واقترحنا تنظيم ورشة عمل لرؤساء لجان الشؤون الخارجية والمالية في جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، لتقديم معلومات عملية من أجل تحسين تنفيذ خطة عام 2030. وانتهزتُ الفرصة في كل اجتماع لدعوة كل واحد منهم لإلقاء عناوين رئيسية في الجمعية القادمة، وجميعهم قبلوا بسرور.

وقد شاركت مع نائب رئيس اللجنة التنفيذية، السيد ك. كوساشيف، في مأدبة غداء عمل مع الأمين العام وكبير مستشاريه ورئيس فريق موظفيه في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2017. ناقشنا عدداً من القضايا، بما في ذلك عقد اجتماع محتمل لدورة استثنائية موسعة للجنة التنفيذية في أوائل عام 2018، والتي سَيُدعى إليها رؤساء مختلف المجموعات الجيوسياسية لتقديم إسهاماتهم.

وستكون الدورة بمثابة تقديم للأعضاء الجدد، وتقديم للرئيس ورؤيتها، وستستفيد من إسهامات المجموعات الجيوسياسية ومناسبة لإيصال المعلومات. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، قمت بزيارة مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، وتشاركنا بعض اللحظات الظريفة مع الأمين العام وموظفيه أثناء احتفالهم بمناسبة نهاية العام.

وقد قادتني مهمتي الأولى في العام الجديد إلى هانوي في فيتنام يوم 18 كانون الثاني/ يناير 2018، لحضور الدورة السادسة والعشرين للمنتدى البرلماني لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. موضوع الحدث: *الشراكة البرلمانية: السلام، الابتكار، والتنمية المستدامة*، والتي تأثرت فيها بشكل كبير جداً. وأكدّتُ على العلاقة الوثيقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية الوطنية، التي بلغت ذروتها بإعلان هانوي البارز في الجمعية 132 للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/ مارس 2015، *أهداف التنمية المستدامة: تحويل الكلمات إلى أفعال*. خلال كلمتي في حفل الافتتاح، أكدّتُ أنه إذا كنا، كبرلمانيين، نرغب في إحداث تغيير، يجب أن نبدأ بتغيير مجتمعاتنا وأن الشراكة في هذا المسعى أساسية. ومن هذا المنطلق، حثثتهم على توحيد الجهود من أجل تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة لصالح الناس ورفاههم. بالإضافة إلى

ذلك، أبرزتُ الأهمية الحالية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث تمتلك 60 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتمتلك إمكانات رائعة للإبداع والتكنولوجيا، وقدرة كبيرة على مواجهة التحديات مثل تغير المناخ، التنمية المستدامة، الهجرة، النزوح، اللاجئين، عدم المساواة والإرهاب.

وخلال إقامتي في هانوي، مع السيد كوساشيف، عقدنا اجتماعاً مع الأمين العام، السيد مارتن تشونغونغ، للنظر في القضايا العالقة التي تواجه المنظمة. من المهم أن تدعم الأمانة الرئاسة لضمان جدول أعمال أكثر إنتاجية خلال الأحداث الدولية. وبهذا المعنى، فإن العمل عن كثب والحفاظ على فتح قنوات الاتصال سيحسن التنسيق فيما يتعلق بالأحداث والاجتماعات.

لقد عقدت اجتماعاً مع السيد تران زي كوانغ، رئيس جمهورية فيتنام الاشتراكية، وحضر الاجتماع أيضاً السيد ك. كوساشيف، نائب رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس روسيا الاتحادية، وكذلك الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والسيد صابر تشودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي السابق. في هذا السياق، أبرزتُ أن فيتنام مثال بين "الدول الرائدة في مجال النمو الاقتصادي، التنمية الشاملة وصوت قوي في مسألة التجارة الحرة".

بالإضافة إلى ذلك، أشرتُ إلى أن التعاون الإقليمي ضروري لمعالجة أولويات المجتمع الدولي، وأن المشاركة في اجتماع الاتحاد تقدم فرصة لإعطاء زخم متجدد للتعاون بين تلك الآلية والاتحاد البرلماني الدولي.

وعَقدتُ أيضاً اجتماعاً مع السيدة نغوين ثي كيم نغان، رئيسة الجمعية الوطنية لفيتنام. واتفقنا على ضرورة العمل معاً، لأنه من أجل النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من الضروري مواءمة المصالح والاستراتيجيات الخاصة حول كيفية المضي قدماً.

واجتمعنا أيضاً بالأمين العام للحزب الشيوعي، السيد نغوين فو ترونغ، وحضر حفل توزيع الجوائز حيث مَنحت السلطات الفيتنامية أوسمة للرئيس السابق تشودري والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

وكما تم الاتفاق مع الأمين العام خلال زيارتي إلى جنيف في كانون الأول/ ديسمبر، فقد عُقدت الدورة السابعة والعشرون (غير العادية) للجنة التنفيذية في مقر الاتحاد في 3 و 4 شباط/ فبراير 2018، كما دُعيَ رؤساء المجموعات الجيوسياسية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً من هذا النوع، الذي كان كثيفاً ومثمراً للغاية. فعلى مدى يومين من المناقشات المثمرة، تعرّفتُ على الأعضاء – الجدد والحاليين – وقدمتُ لهم رؤيتي للمنظمة. وعلى وجه الخصوص، شاركتُ معهم التزامي العميق ببناء رئاسة قريبة من البرلمانيين والمجموعات الجيوسياسية، بهدف توحيد الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره المنظمة البرلمانية الأكثر أهمية، مع دور نشط في جدول

الأعمال العالمي. لقد عبّرتُ في المقام الأول عن عزمي على جعل الاتحاد البرلماني الدولي منظمة أكثر شفافيةً، كفاءةً، شمولاً وتواصلاً، تعمل في خدمة البرلمانات الأعضاء فيها، والتي يترجم عملها إلى منافع للناس في مجتمعاتنا.

وعَرضتُ في ذلك الاجتماع رؤية رئيس الاتحاد البرلماني الدولي للمنظمة، مع موضوع "دعونا نغير العالم، فهو يبدأ من مجتمعنا"، حيث أُتيحت لي الفرصة للتوسع في أربعة مواضيع رئيسية: 1) مجتمع الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يمثل منظمتنا؛ 2) مجتمعنا الأكثر أهمية: زملائنا، البرلمانيين. 3) مجتمعاتنا المباشرة: برلماناتنا، وبلداننا، و 4) الاتحاد البرلماني الدولي والمجتمع العالمي.

كما أتيحت لي الفرصة لعرض التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي والقواعد التي قدمتها في كانون الأول/ ديسمبر الماضي. إذ تغطي التعديلات في الأساس خمس قضايا أعتقد أنها يجب أن تخضع لتقييم شامل، وهي: أ) المسائل المتعلقة بالالتزامات القانونية للاتحاد البرلماني الدولي وإجراءات الموافقة عليها؛ ب) مسؤوليات وصلاحيات الرئاسة؛ ج) التواصل، الشفافية والمساءلة ؛ د) استراتيجية السنوات الثلاث و(هـ) اللغات الرسمية؛ من أجل جعل رؤيتي حقيقة واقعة، وإحضار الاتحاد البرلماني الدولي بقوة إلى القرن الحادي والعشرين.

علاوة على ذلك، كان لدينا عرض عن المنظور الخارجي من قبل ثلاثة استشاريين خارجيين: من ناحية، منظور من السيد آلان ستوغا، رئيس مجلس إدارة مؤسسة تالبرغ (Tällberg). من ناحية أخرى، منظور من كل من السيد باتريك نواك وماداليناكامبيوني، من "المستقبل العالمي". كان هذا حدثاً غير مألوفاً في ذلك الاجتماع وقدم نفحة منعشة من الهواء العليل.

في أعقاب اجتماع اللجنة التنفيذية، في 5 شباط/ فبراير 2018، قمتُ بافتتاح أول اجتماع للمجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. في كلماتي الافتتاحية، أكدت على الطبيعة الحساسة للإرهاب، التي لم تكن أي دولة بمنأى عنه. لقد أثنيت على المبادرة، التي سعت إلى إيجاد أوجه تآزر بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وشجعت المجموعة على أن تكون شاملة ومنفتحة قدر الإمكان. وقد انتخبت المجموعة رئيسها ونائباً للرئيس (وكلاهما من النساء)، ووافقت على اختصاصاتها. وقررت دراسة الأسباب الجذرية للإرهاب وخصائصه الإقليمية في عملها المستقبلي، وكذلك تطوير قاعدة بيانات لقوانين مكافحة الإرهاب لتبادل الممارسات الجيدة.

على نفس المنوال، سافرتُ إلى القاهرة لحضور المؤتمر السنوي الثالث لرؤساء البرلمانات العربية في 10 شباط/ فبراير. والإرهاب كان من بين القضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال، الذي ذكرتُ أنه لا دين له ولا لغة سوى

الكراهية. الإرهاب ليس له حدود أو جنسيات ويهدد الحرية والحياة نفسها. لقد أدنتُ الربط بين الإرهاب والإسلام، فالإسلام هو دين سلام. وباعتباره تهديد عالمي، يجب أن يعالج المجتمع العالمي الإرهاب بطريقة منسقة. لقد أخبرتُ رؤساء البرلمانات العربية عن المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والتي عَقدت اجتماعها الأول قبل بضعة أيام. بالإضافة إلى ذلك، أكدتُ على مسؤولية البرلمانات في ضمان وضع وتنفيذ قوانين صلبة للتعامل مع الإرهاب، غسيل الأموال، الاتجار بالبشر والجرائم الأخرى ذات الصلة.

خلال زيارتي، عَقدتُ عدة اجتماعات مع وفود مختلفة بهدف التعلم، وفهم أولوياتهم ومخاوفهم في المنطقة بشكل أفضل. التقيت مع سعادة مشعل بن فهمي السلمي، رئيس البرلمان العربي، ومع سعادة أحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية.

خلال الاجتماعات، فعلتُ كل شيء ممكن لإرسال المعلومات والصور الفوتوغرافية إلى الاتحاد البرلماني الدولي. من الضروري تحسين قنوات الاتصال لدينا، بحيث يمكن تحديث جميع الفعاليات والمعلومات ذات الصلة على الفور ونشرها على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي.

في 22 و 23 شباط/ فبراير، ترأستُ جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة. كان موضوع الحدث: "*نحو ميثاق عالمي لهجرة آمنة، منظمة ونظامية: منظور برلماني*"، ذو أهمية خاصة بالنظر إلى حقيقة أن الميثاق العالمي حول الهجرة سيبدأ في عام 2018. وفي هذه المناسبة، شاركتُ وجهة نظري فيما يتعلق بالعمل البرلماني. وكعنصر مشترك في تاريخ البشرية، تظل الهجرة الدولية سمة مميزة للمجتمع المعاصر. واليوم يضطر الناس الذين يواجهون ظروفاً قاسية، مثل الفقر، مخاطر الكوارث، العنف والصراعات إلى البحث عن أي فرصة للعثور على ظروف معيشيّة أفضل. ويستلزم ذلك في كثير من الأحيان القيام برحلات خطرة يضاعفها تشويه السمعة والتمييز عند الوصول إلى وجهتهم. وللأسف، فإن الحلقة المفرغة من الضعف وانتهاكات حقوق الإنسان لا تنتهي هنا، كما ذكرت سابقاً.

من الواضح أنه لا يمكن لأية دولة أن تتعامل مع ظاهرة الهجرة والنزوح البشري من تلقاء نفسها، ولهذا السبب رحبّتُ بالمسودة الأولى للاتفاق العالمي بشأن الهجرة الذي أصدره مؤخراً الميسران المشاركان، السفير خوان خوسيه غوميس كاماتشو، من المكسيك والسفير يورغ لوبير من سويسرا. لقد أكدّتُ دعم الاتحاد البرلماني الدولي للمبادرة والإبقاء على هذا الموضوع على رأس جدول أعمالنا وعلى جداول أعمال البرلمانات. واستشهدت بالوثيقة الختامية للمناقشة العامة في الدورة 133 للجمعية، وأعدتُ التأكيد على أن "المهاجرين ليسوا أرقاماً، بل هم بشر. وكأصحاب حقوق، يجب معاملتهم بكرامة واحترام لحقوقهم الإنسانية، بغض النظر عن دوافعهم لمغادرة أوطانهم، أو وضعهم كمهاجرين نظاميين أو غير نظاميين".

وعلى هامش جلسة الاستماع، في 21 شباط/ فبراير، مع الأمين العام والموظفين في مكتب الاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك، تناقشنا في تفاصيل جلسة الاستماع السنوية للبرلمان الدولي.

في 22 شباط/ فبراير، اجتمعنا مع الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، وناقشنا وضع التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وبحثنا سبل المشاركة الإضافية. وأكدّتُ على الدور الحيوي والمسؤولية الملقاة على عاتق البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بعمليات التصديق، تعديل التشريعات الوطنية، الموازنة أو تخصيص التمويل، والمساءلة لجعل ذلك ممكنا على المستوى المحلي والذي ينعكس في نهاية المطاف على المستوى العالمي. كما أكدّتُ على أنه يمكن للبرلمانيين تقديم منظور تشريعي لعمليات الأمم المتحدة الرئيسية. كما انتهزتُ الفرصة لدعوة الأمين العام غوتيريس إلى اجتماعنا في الجمعية العامة الـ 139، والذي قبل الدعوة.

إن القرار الذي يحدث مرتين في السنة بشأن *التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي* يمثل أولوية على جدول الأعمال، وقد اجتمعنا بالسفير المكسيكي خوان خوسيه غوميز كاماتشو للعمل على مشروع القرار بالاشتراك مع أمانة الاتحاد البرلماني الدولي. في ذلك الاجتماع اتفقنا على تقديم قرار أقل عوائق وبيروقراطية، وقرار أكثر حداثة وفعالية، يعكس حقاً ولايتنا والتزامنا كبرلمانيين لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ونعني بذلك، الدور الذي يلعبه الاتحاد البرلماني الدولي في الدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين، العمل الدؤوب المكرس لتحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة الفرص للشباب. من خلال القيام بذلك، شرحتُ، أننا نهدف إلى الحصول على وثيقة أبسط وأكثر عملية وحداثة للبرلمانيين، والتي يمكن أن تسمح بتوثيق التعاون، التنفيذ والرصد. واتفقنا أخيراً على أن تقوم البعثة المكسيكية لدى الأمم المتحدة بتقديم اقتراح إلى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لتحليلها، مناقشتها واتخاذ قرار بشأنها قبل بدء العملية مع السفارات الأخرى.

وفي سياق جلسة الاستماع، دعت رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمانة الوفود إلى حفل كوكتيل. حضر هذه الفعالية أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة؛ ميروسلاف لاجاك، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ أمينة محمد، نائب الأمين العام للأمم المتحدة؛ خوان خوسيه غوميس كاماتشو، السفير المكسيكي لدى الأمم المتحدة؛ يورغ لوبر، السفير السويسري لدى الأمم المتحدة وشخصيات بارزة أخرى من منظومة الأمم المتحدة والشؤون الدبلوماسية. لقد أُتيحت لي فرصة إلقاء خطاب حيث شدّدتُ على أهمية التعاون بين المؤسسات، وكيف ينبغي للبرلمانيين تعزيز حماية المهاجرين والقضاء على التمييز وتطوير ظروف أفضل لهم.

وأثناء إقامتي في نيويورك، أُتيحت لي الفرصة أيضاً للقاء أكثر من 20 وفداً حضروا جلسة الاستماع، التي آمل أن تصبح ممارسة يومية لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي. إنني ملتزمة حقاً بإقامة علاقة أوثق مع زملائي البرلمانيين من أجل

فهم أفضل لمخاوف ومقترحات جميع الأعضاء، واتخاذ إجراءات جوهرية وملموسة تجاه تحسين ليس فقط منظمتنا ولكن حالة العلاقات الدولية الراهنة وأهداف التنمية المستدامة. وأتطلع إلى الأشهر القادمة والعمل الذي نحن بصدد تطويره.

وخلال الفترة 12 – 14 آذار/ مارس، كنتُ في نيويورك بمناسبة الاجتماع البرلماني في الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة. عقدنا اجتماعنا البرلماني تحت عنوان "*ما تقدمه البرلمانات من أجل النساء والفتيات الريفيات*". شاركتُ أيضًا في فعاليات جانبية مختلفة برعاية الاتحاد البرلماني الدولي، حول "*العنف ضد النساء في السياسة*" و "*تحديد حصص للجنسين وللشباب*". كما التقيت مع أنّا ماريا مينديز، كبير مستشاري الشؤون السياسة للأمين العام، وعُقد مؤتمراً صحفياً شدّدتُ فيه على جمود *مشاركة المرأة وسبل علاج هذا الوضع*، مشيرةً أيضاً إلى تقرير الاتحاد البرلماني الدولي عن *المرأة في البرلمان في عام 2017: سنة في المنظور*.

وسوف أشارك في افتتاح المنتدى العالمي للمياه في برازيليا في 19 آذار/ مارس، حيث سأعقد أيضاً اجتماعاً مع وزير الشؤون الخارجية ألويسيو نونيز، وسأحضر مأدبة غداء يقدمها الرئيس البرازيلي ميشيل تامر. في سياق المنتدى العالمي للمياه، سأشارك في حدث برلماني في 18 آذار / مارس ينظمه الكونغرس البرازيلي، منظمة الدول الأمريكية (OAS) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

138th IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Geneva, 24 – 28.03.2018

Governing Council
Item 4

CL/202/4a)-R.1
9 March 2018

Activities report by the President

(a) On her activities since the 201st session of the Governing Council

I visited IPU Headquarters in Geneva three times since my election, and met with the Secretary General and the staff of the Secretariat to get to know the work of our team better, begin coordinating efforts and planning for the coming months.

Since I was elected IPU President on October 2017 I have been actively working to bring the vision for this new presidency forward. A main objective has been to push our commitments on climate change, women and youth empowerment; refugees and migration, as well as the promotion of multilateralism and parliamentary diplomacy, as a way of improving the international context of our time. This has been shown through my engagement at global and regional conferences such as COP23 in Bonn, the Fourth Global Conference of Young Parliamentarians in Ottawa, the Preparatory Stock-Taking Meeting for the Global Compact on Migration in Puerto Vallarta, the Parliamentary Conference on the WTO in Buenos Aires, the 26th Asia-Pacific Parliamentary Forum in Viet Nam, and the Third Annual Conference of Speakers of Arab Parliaments in Cairo, among others.

Also in my capacity as IPU President, I have travelled to Geneva three times to attend and chair very important meetings. I have also been to New York three times and I have tried to personally meet as many fellow parliamentarians and IPU associates as time has allowed in order to establish a closer and more efficient working relation.

My first official mission as IPU President was to the Parliamentary Meeting on the occasion of the UN Climate Change Conference (COP23) in Bonn, Germany, on 12 November 2017. I stressed that climate change was a common concern for all humankind and a direct result of human activity that affected not only ecosystems but human rights too.

I appealed to parliaments to take stronger and more concerted action to respond to climate change through effective implementation of the Paris Agreement. I also encouraged them to enhance international cooperation and partnerships to share information and experiences on a regional and global scale with a view to ensuring ratification of the Paris Agreement. I asserted that as legislators and overseers of government action we have a great task to deliver. In this regard, I made reference to the *Parliamentary Action Plan on Climate Change*, adopted by IPU Members, which seeks to ensure that the legislative response is appropriate and consistent with the goals set by the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). The aforementioned Action Plan complements the outcome document of the Meeting, which is a call to action for the global parliamentary community.

I also congratulated the actions already underway, evidenced by a study on global trends in climate change legislation and litigation published by the IPU, which states that more than 1,200 climate change-related laws have been developed worldwide. Lastly, I asked my fellow parliamentarians to find ways to strengthen oversight of the implementation of national and international commitments to enhance transparency and accountability, as well as to ensure consistency between climate legislations and other societal goals such as poverty reduction, disaster risk reduction and gender equality.

During the conference the participating parliamentarians were clear in terms of the urgency to modify the format of these conferences into more useful and practical spaces for creating proposals for the implementation of the Paris Agreement in their countries. A suggestion that was well received in light of this repeated request was to hold interactive workshops coordinated with the UNFCCC. Adding a practical component to our IPU Assemblies and inter-parliamentary activities would, undoubtedly, benefit our work at home where we could undertake clear and concrete actions. It is necessary that we make decisions and implement a new format for the COP 24 meeting taking place next December in Poland.

On the heels of that meeting I travelled to IPU Headquarters in Geneva on 13 November with Mr. Duarte Pacheco, the Chair of the Twelve Plus Group, for my first official meeting with the IPU Secretary General, his senior management team and programme managers. Over my two days there, I familiarized myself with the structure and work areas of the IPU, as well as with the people who work both in front and behind the scenes of the various dossiers. The different meetings with the Secretariat showed their commitment towards innovation and work for our organization, which made clear to me the enormous potential that the IPU has in its Secretariat and all the goals we could achieve together.

Furthermore, during my stay in Geneva, Mr. Pacheco and I met with Ms. Beatrice Fihn, Executive Director of the International Campaign for the Abolition of Nuclear Weapons (ICAN), which had been awarded the 2017 Nobel Peace Prize. In our discussions with Ms. Fihn, we examined possible ways of mobilizing parliaments to promote the signature and ratification of the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons. We agreed to hold a presentation at the 138th Assembly and a workshop to advance on the ratification and implementation of the agreement, which will take place on 24 March.

We also met with the Assistant UN High Commissioner for Refugees, Mr. Volker Türk, with whom we analysed the need for the IPU to develop more active fieldwork in order to address the legislative challenges in terms of nationality laws. At the meeting, I asked Mr. Türk for his support in ensuring that the High Commissioner would attend the 138th IPU Assembly and we agreed to conduct a workshop during the Assembly to analyse the Zero Draft of the Global Compact on Refugees. Both are already confirmed for the Assembly inauguration on 25 March. We also talked about the need to conduct more field missions and UNHCR proposed different places such as the Democratic Republic of the Congo, Sudan and Zambia. This subject needs very close follow up with the IHL Committee and we need to ascertain if other committees are involved.

On 17 November I travelled to Ottawa to address the Fourth IPU Global Conference of Young Parliamentarians. This Conference, held under the theme *A place for all: Young parliamentarians as drivers of inclusion,* was intended to design strategies to promote inclusion of the youth and reduce the social, economic and political generational gap. Discussions centered on three main themes: the political participation of young people; migration and social integration; and inclusive growth. The Conference was the biggest rallying event for young men and women MPs from around the world. Through the exchange of experiences and good practices of the different parliaments, the aim was to unite young politicians around a vision for a future that leaves no one behind. The host – Canada – represented hope for so many people – young and old – of different origins and backgrounds, and could not be more apt.

I had the opportunity to address my fellow young parliamentarians. I shared my knowledge as a young politician whose career started at the age of 15, to convey not only my understanding for the difficult circumstances youth face nowadays, but also to highlight the importance and the great responsibility that we have, as parliamentarians, to adequately represent the young citizens of our countries. The IPU is constantly working to raise the voice of the youth and ensure that their interests and concerns are heard and articulated. With statistics showing that half of the world's populations is 30 years old or younger, while only 1.9 per cent of parliamentarians are of that age, globally, it becomes clear that in order to avoid this democratic deficit we need to change the way of doing politics, of representing citizens and of creating open and inclusive policies.

In order to encourage young people into the political arena, politics itself needs to undergo profound transformation. Politics needs innovation, transparency and better communications. The reality is that the world is changing rapidly and we need to change with it. I appealed to parliamentarians to reflect on our responsibility to create opportunities for the young populations to fulfill their potential to achieve the 2030 Agenda for Sustainable Development. In order to do so, I asserted we must guarantee their access to decision-making processes in parallel with adjusting our national policies to the fast-pacing changes of the 21st century.

Lastly, during the Conference, I met with the IPU Secretary General, who I informed that I would be in New York the last week of November. I requested a meeting with the Secretariat staff working in the New York IPU Office. During that time, Canadian MP David McGuinty proposed that the Executive Committee should hold an extraordinary meeting to work on planning exercises and better strategies to achieve our goals in terms of having a more modern and active organization.

Another priority in our parliamentary agenda is migration. This is a concern very close to my heart which is why I was particularly delighted to address, on 4 December, the Preparatory Stock-Taking Meeting on the Global Compact on Migration in Puerto Vallarta in my native Mexico. The IPU delegation of parliamentarians included representatives from Africa, Europe and Latin America. Hon. Margaret Mensah Williams, Chairperson of the National Council of Namibia and President of the Bureau of Women Parliamentarians, and José Ignacio Echaniz, a member of the Chamber of Deputies of Spain, contributed by highlighting the role parliamentarians must play to achieve a safe, orderly and regular migration at the national, regional and global levels.

Also, I took the opportunity to have a meeting with the Director General of the International Organization for Migration (IOM), Ambassador William Lacy Swing, and I extended to him an invitation to address our Assembly in March. He accepted in that moment and expressed his satisfaction over future cooperation between the IPU and the IOM with regard to the Global Compact on Migration.

During my participation in the Retrospection Session during the Stock-Taking Meeting, I acknowledged the different realities and experiences across the globe, which is why we often encounter difficulties to achieve consensus on the migration policy agenda. However, I encouraged participants to look away from our differences and find common denominators from which to build diverse and feasible resolutions that can ultimately lead to national policies in line with international objectives. Particularly, as parliamentarians and the closest representatives to our people, we know first-hand how societies are evolving as a result of migration flows. Therefore, we are charged with the task of ensuring that international standards are respected at home for the benefit of the people. A clear example are migrant children, a topic we have been working on to design protection schemes for children and adolescent's migrating alone.

On a side note, the IPU has been addressing migration in recent years in a number of ways. One very successful example was the resolution adopted on "The role of parliamentarians in protecting the rights of children, unaccompanied migrant children, and in preventing their exploitation in situations of war and conflict". The General Debate during the 133rd Assembly on October 2015 was devoted to *The imperative for a fairer, smarter and more humane migration.* In mid-November 2017, the IPU co-organized with the Parliamentary Assembly of the Mediterranean an international conference in Valetta, Malta, on promoting better regional cooperation on migration in the Mediterranean. The IPU was represented at that event by Mr. Jorge Laçao, Vice-President of the Portuguese Parliament and Vice-President of the IPU Portuguese delegation. Mr. Laçao knows first-hand about the perils of the crossing of the sea in search of a better life and the sacrifices that millions of men, women and children are forced to make.

Beyond those cold facts and statistics lie real human stories of poverty, marginalization, violence and persecution. Mr. Maçao, representing the IPU, urged parliamentarians to change their discourse from one of economic pragmatism to one of realism, and to shape public opinion away from a perspective of national threat towards one of humanitarian implications. In February 2018, the subject was further discussed at the Parliamentary Hearing at the United Nations and will be taken up again at the 138th Assembly.

As I had previously informed the Secretary General, I travelled to New York last November on account of a personal working agenda. I met with Mr. Jan Eliasson, former UN Deputy Secretary-General, and Mr. Alan Stoga, founder of the Tällberg Foundation, to discuss how the IPU could have an approach that favours leadership programmes for young parliamentarians.

I deemed it important to meet with the IPU team in New York. During that week, I was only invited to a lunch with the Ambassadors who are particularly close to the IPU's work and goals ("Friends of IPU"). I had brought to the attention of the Secretary General well in advance the fact that it was impossible for me to take part in said gathering, due to other commitments I had previously arranged.

To my surprise, I was not invited to the signing of the MoU between the IPU and the UNDP taking place that week in New York and where the Secretary General took part representing IPU without any previous notification to myself. I was also not invited to a work meeting scheduled with UN Deputy Secretary-General, Amina Mohammed despite the fact that the 2016 General Assembly Resolution

calls for an exchange between UN-IPU “senior leadership”. In light of these events, I requested a personal meeting with Ms. Mohammed as a way of introducing myself. Our discussions delved into the IPU’s willingness to work in a coordinated manner with the United Nations, in particular regarding the Sustainable Development Goals (SDGs) and the agenda of empowerment for women and youth, which is of tremendous importance for our parliaments, as well as our countries.

I participated in the Parliamentary Conference on the World Trade Organization on the occasion of the 11th WTO Ministerial Conference in Buenos Aires, Argentina on 9-10 December 2018. The event had been organized with the National Congress of Argentina. The Parliamentary Conference provided the ideal forum for MPs to have meaningful exchanges with government negotiators to enhance trade policies in the interest of the people.

I pointed to the paradox between the enormous international flows of tradable goods and services and the barriers and protectionist measures that were being set up to curb those flows. Such trends go against the spirit of globalization and undermine prosperity and developments for some countries. I therefore stressed that parliamentarians have a responsibility to respond to the needs of their people, starting by promoting a clear understanding of the advantages of free trade and dispelling the myth that free trade is in any way linked to unemployment globally.

I urged MPs to look for ways to achieve greater effectiveness in the debates and actions carried out in the WTO, and to generate discussions that lead us to a global trade that is much more just and equitable. I also encouraged parliamentarians to give greater transparency and closeness to all the procedures and dialogues that take place between governments, parliaments and civil society in commercial matters. We must reflect on how we can build greater capacities among parliamentarians, particularly in technical matters, regarding the commercial and financial agenda, as to be able to conduct informed discussions and decisions related to the WTO from the parliamentary perspective.

Moreover, on this occasion, I met with the Minister of Foreign Relations of Argentina, Mr. Jorge Faurie, to formalize the commitment of his country to host the 140th IPU Assembly in the city of Buenos Aires. He also delivered a letter of commitment stating that all IPU Member countries can participate in this Assembly, consistent with the fundamental values of unity and inclusion of our organization.

As IPU President, I was invited by the UN High Commissioner for Refugees to participate in the High Commissioner’s Dialogue on Protection Challenges: Towards a Global Compact on Refugees, which took me to Geneva on 12-13 December. I co-chaired a thematic session on Reception and Admission with Mr. Volker Türk, Assistant High Commissioner, and later delivered conclusions of the meeting with the UN High Commissioner for Refugees, Mr. Filippo Grandi.

During this occasion I stressed that the people, their human rights and dignity must always be at the centre of our discussions, actions and decisions as legislators. Particularly, when it comes to migrants, refugees, asylum-seekers or displaced people, they often become invisible and their rights are rendered vulnerable. Therefore, as law-makers, policy-makers and as representatives of the people in our countries, we have a fundamental role in the shaping and implementation of international agreements, particularly the Global Compacts on Refugees and on Migrants. As I have stressed before, we must actively engage in our duty to translate these international commitments into national agendas and policies. No one should be left behind.

During my trip to Geneva I also met with the UN High Commissioner for Human Rights, Mr. Zeid Ra’ad Al Hussein, to whom I reaffirmed our commitment to protect and defend the human rights of parliamentarians, a responsibility we treasure at the IPU. I also extended an invitation to him to participate in our next Assembly in March and requested his support for carrying out workshops that could provide in-depth information and tools to allow parliamentarians to improve the policy frameworks on human rights in every country

Furthermore, Mr. Konstantin Kosachev, Vice-President of the Executive Committee and I held a meeting with the Director-General of the UN Office at Geneva, Mr. Michael Møller. We discussed existing cooperation and explored further avenues for the future, particularly regarding the SDGs We proposed to organize a workshop for the Chairs of Foreign Affairs and Finance Committees of all IPU Member Parliaments to offer practical information for better implementation of the 2030 Agenda. In each meeting I took the opportunity to invite each one of them to deliver keynote addresses in our upcoming Assembly, and they all gladly accepted.

Together with the Vice-President of the Executive Committee, Mr. K. Kosachev, I attended a working lunch with the Secretary General, his Senior Adviser and Chief of Staff on 13 December 2017. We discussed a number of issues, including convening a possible enlarged extraordinary session of the Executive Committee in early 2018 to which the presidents of the various geopolitical groups would be invited for their input. The session would serve as an induction for the new members, an introduction to the President and her vision and would benefit from the input of and relay of information from the geopolitical groups. Later that day, I visited IPU Headquarters in Geneva and shared some lighter moments with the Secretary General and his staff as they celebrated the festive end-of-year season.

My first mission in the New Year took me to Hanoi, Viet Nam, on 18 January 2018 for the 26th session of the Asia-Pacific Parliamentary Forum. The theme of the event, *Parliamentary partnership: Peace, innovation and sustainable development*, struck a chord. I underscored the close relationship between the IPU and the National Assembly, which had culminated in the landmark Hanoi Declaration at the 132nd IPU Assembly in March 2015, *The SDGs: Turning words into actions.* During my speech at the inauguration I asserted that if we, as parliamentarians, wish to make a change, we must begin by changing our communities, and that in this endeavour partnership is key. In this sense, I urged them to join efforts towards achieving lasting peace and sustainable development for the benefit and well-being of the people. Additionally, I highlighted the current importance of the Asia-Pacific region, as it holds 60 per cent of the global GDP, and possesses a remarkable potential for innovation, technology and a great capacity to address challenges like climate change, sustainable development, migration, displacement and refugees, inequalities and terrorism.

During my stay in Hanoi, together with Mr. Kosachev, we held a meeting with the Secretary General, Mr. Martin Chungong, to look over pending issues facing the organization. It is important that the Secretariat supports the Presidency in order to guarantee a more productive agenda during international events. In this sense, working closely and keeping communications channels open will improve our coordination concerning events and meetings.

I held a meeting with Mr. Trần Đại Quang, President of the Socialist Republic of Viet Nam. Also present at the meeting were Mr. K. Kosachev, Vice-President of the Executive Committee and Chairman of the Foreign Relations Committee of the Council of the Russian Federation, as well as the IPU Secretary General and Mr. Saber Chowdhury, former IPU President. In this context, I highlighted that Viet Nam is an example among the "leading nations in terms of economic growth, inclusive development and a strong voice on the issue of free trade."

Additionally, I pointed out that regional cooperation is essential to address the priorities of the international community and that participation in the APPF meeting provides an opportunity to give renewed impetus to the collaboration between that mechanism and the Inter-Parliamentary Union.

I also had a meeting with Mrs. Nguyen Thi Kim Ngan, President of the National Assembly of Viet Nam. We both agreed on the need to work together, because in order to succeed in the implementation of the SDGs, it is essential to align particular interests and strategies on how to proceed.

We also met with the General Secretary of the Communist Party, Mr. Nguyen Phu Trọng, and attended the award ceremony where former President Chowdhury and the IPU Secretary General were decorated by the authorities of Viet Nam.

As agreed with the Secretary General during my visit to Geneva in December, the 277th (extraordinary) session of the Executive Committee took place at IPU Headquarters on 3 and 4 February 2018 and the Chairs of the geopolitical groups were also invited. It was practically the first time the IPU had a meeting of this nature which was very intense and productive. Over two days of fruitful discussions, I got to know the members – new and longstanding – better and presented to them my vision for the organization. In particular, I shared with them my deep commitment towards building a Presidency close to the parliamentarians and the geopolitical groups, with the purpose of consolidating the IPU as the most relevant inter-parliamentary organization with an active role within the global agenda. Mainly, I conveyed my intention to make the IPU a more transparent, efficient, inclusive and communicative organization, that works at the service of its Member Parliaments, and whose work translates into benefits for the people in our communities.

At that meeting I presented the IPU President's vision for the organization, with the theme "Let´s change the world, it starts from our community", where I had the opportunity to elaborate on four main topics: 1) the IPU Community, our organization; 2) our most important community: our colleagues, the parliamentarians; 3) our immediate communities: our parliaments, our countries, and 4) the IPU and the global community.

I also had the opportunity to briefly present the amendments to the IPU Statutes and Rules which I submitted last December. The amendments cover basically five issues that I believe must be subjected to a thorough evaluation namely: a) matters related to the legal commitments of the IPU and their approval procedure; b) responsibilities and prerogatives of the Presidency; c) communication, transparency and accountability; d) the Triennial Strategy and e) official languages; in order to make my vision a reality and bring the IPU firmly into the 21st century.

Moreover, we had the presentation of an external perspective by three external consultants: on one hand, the views of Mr. Alan Stoga, Chairman of the Board of the Tällberg Foundation; on the other, Mr. Patrick Noack and Maddalena Campioni, of The Global Future. This was a novelty at that meeting and provided a welcome breath of fresh air.

On the heels of that Executive Committee meeting, on 5 February 2018 I opened the first meeting of the newly established High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism. In my opening remarks, I emphasized the sensitive nature of terrorism, to which no country was immune. I applauded the initiative, which sought to create synergies between the United Nations and the IPU, and encouraged the Group to be as inclusive and open as possible. The Group elected its Chairperson and Vice-Chairperson (both of whom are women) and agreed on its Terms of Reference. It decided to examine the root causes of terrorism and the regional specificities of terrorism in its future work, as well as to develop a database of counter-terrorism laws to share good practices.

In the same vein, I travelled to Cairo to attend the Third Annual Conference of Speakers of Arab Parliaments on 10 February. One of the main issues on the agenda was terrorism, which I stated had no religion and no language other than hate. Terrorism had no borders or nationalities and threatened freedom and life itself. I condemned the association made between terrorism and Islam, which was a religion of peace. As a global threat, terrorism must be tackled by the global community in a coordinated manner. I told the Arab Speakers about the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism, which had held its first meeting some days previously. Additionally, I emphasized the responsibility of parliaments to ensure that solid laws are in place and enforced to deal with terrorism, money laundering, human trafficking and other related crimes.

During my visit, I held several meetings with different delegations with the purpose of learning and better understanding their priorities and concerns in the region. I met with H.E. Meshal bin Fahmi Al-Salami, Speaker of the Arab Parliament, and with H.E. Ahmed Aboul-Gheit, Secretary General of the Arab League.

During the meetings, I did everything possible to send the information and photographs to the IPU. It is necessary to improve our communication channels so that all events and relevant information can be promptly updated and published on the IPU website.

On 22 and 23 February, I presided over the annual Parliamentary Hearing at the United Nations. The theme of the event, *Towards a global compact for safe, orderly and regular migration: A parliamentary perspective*, was particularly relevant given the fact that the Global Compact on Migration will be launched in 2018. On this occasion I shared my perspective regarding parliamentary action. As a common element of human history, international migration remains a distinctive feature of contemporary society. Today people facing harsh circumstances, such as poverty, disaster risks, violence and conflicts are forced to look for any chance to find better living conditions. This often entails taking dangerous journeys compounded by stigmatization and discrimination upon reaching their destination. Sadly, the vicious circle of vulnerability and human rights violations does not end here, as I have previously mentioned.

It is clear that no State can deal with the phenomenon of migration and human displacement on its own, which is why I welcomed the Zero Draft of the Global Compact on Migration issued recently by the two co-Facilitators, Ambassador Juan José Gómez Camacho from Mexico and Ambassador Jürg Lauber from Switzerland. I confirmed the IPU's support to the initiative and to keeping this matter high on our agenda and on the parliaments' agendas. Citing the outcome document of the General Debate at the 133rd Assembly, I reiterated that "migrants are not numbers; but human beings. As rights-bearers, they are to be treated with dignity and with respect for their human rights, regardless of their motive for leaving their homes or their status as regular or irregular migrants".

In the sidelines of the Hearing, on 21 February, together with the Secretary General and the staff at the IPU Office in New York, we looked over the details of the Annual Inter-Parliamentary Hearing.

On 22 February we met with UN Secretary-General, Antonio Guterres, and discussed the status of IPU-UN cooperation and explored avenues for further engagement. I underscored the critical role and responsibility of parliaments in achieving the SDGs, particularly concerning the processes of ratification, adjustment of the national legislation, budget or finance allocation and accountability to make the SGD's feasible at a local level that ultimately resonates at the global level. I also emphasized that MPs could bring a legislative perspective to major UN processes. I also took the opportunity to invite the Secretary General Guterres to our 139th Assembly, to which he replied favorably.

The biannual resolution *on the Interaction between the United Nations, national parliaments and the Inter-Parliamentary Union* being a priority on the agenda, we met with Mexican Ambassador Juan José Gómez Camacho to work on the draft together with the IPU Secretariat. At that meeting we agreed to deliver a less inertial and bureaucratic resolution, and a more modern and effective one that truly reflects our mandate and commitment as MPs to promote democracy and human rights worldwide. Namely, the role the IPU plays in defending the human rights of parliamentarians and the tireless work devoted to achieving gender equality and greater opportunities for the youth. By doing so, I explained, we aim to have a simpler, more practical and modern document for parliamentarians that can allow for closer cooperation, implementation and monitoring. We finally agreed that the Mexican Mission to the United Nations would submit a proposal to IPU Members for their analysis, deliberation and decision prior to the beginning of the process with the other Embassies.

In the context of the Hearing, the IPU Presidency and the Secretariat invited the delegations to a cocktail. The event was attended by Antonio Guterres, UN Secretary-General; Miroslav Lajcak, President of the UN General Assembly; Amina Mohammed, Deputy UN Secretary-General; Juan José Gómez Camacho, Mexican Ambassador to the United Nations, Jürg Lauber, Swiss Ambassador to the United Nationsand other prominent personalities from the UN system and diplomatic affairs. I had the opportunity of giving a speech where I stressed the importance of cooperation among institutions and how parliamentarians should promote the protection of migrants, eradicate discrimination and develop better conditions for them.

During my stay in New York, I also had the opportunity to meet with more than 20 delegations that attended the Hearing, which I hope can become a daily practice of the IPU Presidency. I am truly committed to having a closer relation with my fellow parliamentarians with a view to better understanding the concerns and proposals of all Members and taking substantial and concrete actions towards the improvement not only of our organization but of the current state of international relations and the SDGs. I look forward to the months to come and the work we are about to develop.

On 12 - 14 March I was in New York on the occasion of the Parliamentary Meeting at the 62nd session of the Commission on the Status of Women. We held our Parliamentary Meeting under the theme "Parliaments deliver for rural women and girls". I also participated in different IPU-sponsored side events, on "Violence Against Women In Politics" and "Gender Quotas and Youth Quotas". I also met with Ana Maria Menendez Senior Adviser on Policy to the Secretary General and held a press conference stressing stagnation of women's participation and means to redress this situation, also referring to the IPU report on *Women in parliament in 2017: The year in perspective*.

I will participate at the inauguration of the World Water Forum on Brasilia on 19 March where I will also have a meeting with the Ministry of Foreign Affairs Aloysio Nunes and will attend a lunch offered by Brazilian President Michel Temer. On the context of the World Water Forum I will take part at a parliamentary event on 18 March organized by the Brazilian Congress, the Organization of American States (OAS) and United Nations Environment Programme (UNEP).